المبحث الثانى

النظم الاقتصادية السابقة على الرأسمالية

يتناول المبحث الثانى شرح النظم الاقتصادية السابقة على الرأسمالية فى ثلاثة مطالب كما يلى:

المطلب الأول: المشاعية البدائية.

المطلب الثانى: نظام الرق أو العبودية.

المطلب الثالث: النظام الإقطاعي.

المطلب الأول: المشاعية البدائية:

عاشت البشرية مئات الألوف من السنين فى تشكيل اجتماعى واقتصادى أساسه الملكية الجماعية لأدوات العمل البدائية التى استخدمت كوسائل انتاج. وتعد المشاعية البدائية أول نظام اقتصادي اجتماعي في التاريخ، وكانت وسائل الإنتاج التي استخدمها الإنسان بسيطة وبدائية، كما كانت مهارات العمل وخبرة الأفراد ومعرفتهم قليلة جداً. لذلك لم يكن في مقدور الأفراد مواجهة الطبيعة إلا بتجميع جهودهم وتضافرها.

أولا: خصائص مراحل نظام المشاعية البدائية:

وقد عاش الأفراد في مشاعات قبلية متوحدين على أساس قرابة الدم، تسيطر علىهم عادات وتقاليد بسيطة. وكانت المحاصيل القليلة التي لاتكاد تفي بحاجة الإنسان توزع بين أفراد المشاعة توزيعاً متساوياً، لذلك لم يكن هناك فائض من المحاصيل يمكن انتزاعه من الآخرين، ولا تفاوتٌ اقتصاديٌ أو علاقات استغلال في المجتمع. فكانت وسيلة الإنتاج الرئيسة هي الأرض، وسيطر الاقتصاد الطبيعي في هذه التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، حيث كان تتم عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بشكل مباشر دون استخدام النقود، وكان نمط الإنتاج تعاونياً وجماعياً.

ومن أهم مراحل تطور نظام المشاعية البدائية تطور المشاعية العشائرية من الأمومية Matriarchat الى الأبوية Patriarchat. ففى المشاعية العشائرية الأمومية كانت تتركز السلطة والقيادة بشكل طبيعى فى يد الأم، وكانت الأنثى هى أصل النظام الاجتماعى البدائى واليها ينسب أبناؤها. وقد اختفى هذا النظام تقريبا من الوجود الا فى بعض الشعوب البدائية فى آسيا وأفريقيا. أما المشاعية العشائرية الأبوية فقد توالت فى مرحلة لاحقة، عندما فقدت الأنثى كل المزايا والحقوق الأمومية لتخضع للرجل فى ظل مجتمع ذكورى أبوى، مازال يشكل الثقافة الغالبة حتى اليوم فى العالم.

وفى مرحلة المشاعية الزراعية بدأ الإنسان مرحلة الاستقرار على ضفاف الأنهار وزراعة الأرض وتربية الماشية، وظهرت الحضارات القديمة على ضفاف الأنهار، مثل حضارة الصين ومصر وبلاد الرافدين. وقد توالت الاكتشافات الإنسانية وعملت على تحسين أدوات العمل وطرق الإنتاج،

ففى أول الأمر كانت الأدوات من الحجارة والعصى يستخدمها الإنسان فى الضرب والقطع والحفر، ثم حدث اكتشاف النار الذى مكن الانسان من إدخال أنواع جديدة من الغذاء فى طعامه، واخترع القوس والسهم الذى ساعد على تحسين جديد لأدوات العمل وتطوير القوى الإنتاجية للمجتمع البدائى.

ثانيا: تطور نظام المشاعية البدائية:

يمثل ظهور الزراعة خطوة عظيمة أثرت فى تطور القوى الإنتاجية، لكنها ظلت بدائية أمداً طويلاً إلى أن استخدمت الماشية فى الأعمال الزراعية، فزاد الاتجاه نحو العمل الزراعى بدلاً من الرعى، وبدأ الناس فى تبنى طراز مستقل من الحياة، وكان النظام السائد هو الملكية الجماعية واشتراك الجميع فى اقتصادهم القائم على صيد الحيوانات والأسماك وإعداد الطعام، وكان معظم الناس يقومون بأعمال مشابهة فى شكل تعاون، ولم يكن ثمة أى استغلال من الإنسان للإنسان، وكان توزيع الغذاء على أعضاء المجتمع البدائى يتم على أساس التكافؤ. وقد نظمت العشائر بصورة متدرجة، ثم حدث تقسيم للعمل بشكل طبيعى بين أفراد العشيرة، بين الرجال والنساء، وبين الراشدين والأطفال والشيوخ، فقد بدأ الرجال يشغلون أنفسهم فى أعمال الصيد، فيما راحت النسوة تعلمن فى جمع الأغذية النباتية، ثم تطورت هذه التجزئة للعمل عقب ظهور تربية الماشية والزراعة، إذ شرعت مجموعة من الناس فى التخصص فى الزراعة، بينما تخصص مجموعة أخرى فى تربية الماشية، وقد ترتب على تقسيم العمل هذا إلى ظهور طاقة إنتاجية عالية، وسرعان ماوجدت المجتمعات البدائية أن لديها وفرة من بعض المنتجات، وندرة فى منتجات أخرى، فظهر التبادل بين القبائل التى تعمل فى تربية الماشية، وتلك التى تعمل فى الزراعة.

ثم اكتشف الناس مع مرور الزمن سر صهر المعادن كالنحاس والحديد، وعملوا منها الأوعية وأدوات العمل والسلاح، وأمكن باختراع المغزل اليدوى إنتاج الملبوسات، وبدأ بعض الأفراد تبعاً لذلك فى التركيز على الحرف التى أتقنوها، يبادلونها فى سبيل الحصول على المنتجات اللازمة لغذائهم. وهكذا ازدادت طاقة الإنسان الإنتاجية وسيطرته على الطبيعة، وأصبح قادراً على سد متطلباته بصورة أكبر.

ثالثا: تلاشى نظام المشاعية البدائية:

لم يكن فى وسع قوى الإنتاج الجديدة للمجتمع أن تنمو وتتطور بسهولة ويسر ضمن الإطار المشاعية البدائية لملكية وسائل الإنتاج، فلم يعد العمل المشترك ضرورياً، وظهرت الحاجة إلى العمل الفردى الذى يتطلب ملكية خاصة، وهكذا ظهرت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وظهر معها اللاتكافؤ فى الملكية بين الناس، بين العشائر أولاً ثم بين أفراد العشيرة ثانياً وأصبح هناك أغنياء وفقراء.

المطلب الثانى: نظام الرق أو العبودية:

يعد نظام الرق أو العبودية Slavery، الذي حل محل النظام المشاعي البدائي، أول نظام في التاريخ يقوم على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وعلى التناحر الطبقي. وكانت العبودية في أولى مراحلها تسمى «العبودية الأبوية» أو العبودية البيتية، وكان عدد الأرقاء قليلا، وكان السيد مالك الرقيق

يشتغل في الأرض مع أرقائه، ولم يقتصر العمل في هذه المرحلة على الرقيق وحدهم كما حدث في المرحلة اللاحقة.

ثالثا: خصائص نظام الرق:

وقد استهل أسلوب الإنتاج في نظام الرق تاريخه حين صار استغلال الرقيق هو السائد في عملية الإنتاج، وحين انقسم المجتمع إلى طبقتين متناحرتين: المُستَغِلِّيْنَ «الأسياد» والمُستَغَلِّين «الرقيق». ويضمُّ مجتمع الرق إلى هاتين الطبقتين فئة الأحرار كالحِرفيين والفلاحين الصغار والتجار والمرابين. وتكون في ظل هذا النظام المجتمع الطبقي، وأضحت السيطرة السياسية مقصورة على طبقة الأسياد في المجتمع.

وظهر التناقض بين العمل الجسدي والعمل الذهني، فالعمل الجسدي تخصص له الأرقاء للإنتاج المادي، في حين كان العمل الذهني من نصيب الأسياد الذين اختصوا بالإدارة الحكومية والسياسة والفلسفة والشعر والأدب والفن. ان التفرغ للقيام بهذه الأعمال كان له أثر إيجابي في تطور المعارف والعلوم الإنسانية وتقدم المجتمع البشري.

وفى نهاية النظام البدائى وعن طريق تنمية القوى الإنتاجية فى الرعى والزراعة وبالتالى زيادة الإنتاجية فى العمل، تمكن الإنسان من أن يتعدى المرحلة التى كان إنتاجه فيها كافياً بالكاد لسد رمقه إلى مرحلة جديدة أصبح فيها إنتاج الفرد أكبر من القدر اللازم لحفظ حياته، وبهذا ظهر لأول مرة فائض اقتصادى فى يد الإنسان، وقد ترتب على ظهور هذا الفائض اختصاص الفرد المنتج به وحدة دون غيره، وبالتالى ظهور الملكية الفردية.

ومن ناحية أخرى فقد أدى هذا الفائض إلى امتناع الإنسان عن قتل ما يقع فى يده من أسرى الحرب من الأعداء كما كان يفعل من قبل واستخدامهم بدلاً من ذلك فى عملية الإنتاج للحصول على فائض إنتاجهم، وهكذا ظهر الرق لأول مرة ونقل الإنسانية إلى مرحلة أرقى بكثير من تلك التى كان فيها الأسرى من الذكور يقتلوا بمجرد وقوعهم فى الأسر لعدم إمكان استفادة المنتصر منهم، لكن الأفراد الأقوياء فى الجماعة لم يكتفوا باسترقاق أسرى الحرب من الجماعات المعادية بل عمدوا بعد ذلك، وقد رأوا فائدة عمل الرقيق، إلى استرقاق الأفراد فى جماعتهم ذاتها إما بسبب عجزهم عن سداد ديونهم وإما لمجرد فقرهم وضعفهم، وقد كان هذا الاسترقاق بمختلف أسبابه سبباً وإيذاناً بانتهاء النظام الاقتصادى البدائى وبداية نظام اقتصادى آخر فى أماكن متعددة من العالم هو نظام الرق أو العبودية.

مما لا شك فيه أن ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أدى إلى زيادة ثراء الأفراد الذين يتوصلوا إلى حمل الآخرين على العمل فى ممتلكاتهم، وقد مكنت الحروب من الحصول على هؤلاء العمال، إذا أصبح أسرى الحرب رقيقاً. ولكن زيادة الثراء التى صاحبت استخدام الرقيق جعلت الأغنياء لا يشرعون فى استعباد الأسرى فحسب، بلى وفى استبعاد أى من أبناء القبيلة تلحقه الفاقة أو يسقط تحت وطأة المدين، وهكذا ظهرت طبقتان هما طبقة الرقيق وطبقة السادة، وابتدأت صورة من صور استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. وكانت العلاقات الاقتصادية فى مجتمع الرقيق تعتمد على أن الأغنياء يملكون الرقيق الذى يعمل فى الإنتاج تماماً كما يملكون وسائل الإنتاج الأخرى

كالأرض، فالعبد كان يعد من الممتلكات المنقولة، فهو تحت تصرف مالكه تماماً، ودون غيره. ومن الطبيعي أن العبيد كانوا يثورون على هذه الأشكال القاسية من الاستغلال، ولعل ثورة العبيد بقيادة سبارتاكوس ضد الرومان أحد الثورات التى ذكرها لنا التاريخ.

ثانيا: تطور نظام الرق وظهور النقود:

ظهر في ظل نظام الرق تبادل المنتجات الذي تحوّل تدريجيا إلى تجارة منظمة، ونشأت الأسواق التي تجاوزت حدود الدولة الواحدة، وظهر ما يسمى بالتجارة الخارجية. وقد أدى تزايد كميات الإنتاج من السلع المخصصة للسوق وتوسيع التبادل التجاري إلى تزايد التفاوت في الملكية والثروة على حساب عمل الرقيق، وظل الاقتصاد الطبيعي سائداً إلى حد ما، وظهر إلى جانبه الاقتصاد التبادلي، حيث تسود عمليات الانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك فى شكل أكثر رقيا وتعقيدا. وظلت الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسة. واعتمد النشاط الاقتصادي على الزراعة وتربية الماشية مع ظهور الإنتاج الحرفي. ومع تطور التجارة المنظمة ظهرت النقود التي بدأت تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات مجتمع الرق.

ثالثا: تلاشى نظام الرق:

نمت وتطورت قوى الانتاج وعلاقات الانتاج فى أحشاء نظام الرق وعملت على تقويضه. فيلاحظ أن الدول التى قامت على اقتصاد الرقيق لم تتحقق انتصارات مستمرة فى حروبها، لأن الفلاحين وأرباب الحرف كانوا دعامة جهاز الحرب، إذ كانوا يؤدون دور الجنود، ويتحملون العبء الأكبر من الضرائب اللازمة لإدارة دفة الحرب، ولكن الإنتاج الواسع النطاق المملوك للسادة والمرتكز على عمل الرقيق الرخيص كان ينافس إنتاجهم وادى إلى خرابهم الاقتصادى، فضعفت القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدول التى تملك الرقيق، وحلت الهزائم محل الانتصارات، ونضب المعين اللامنقطع لتوريد الرقيق، مما أسفر عن هبوط عام فى الإنتاج. وسرعان ما أصبحت الملكيات الصغيرة بعد ضعف الإقطاعيات الكبيرة التى تعتمد على عمل الرقيق أكثر فائدة، فتغير الحال رويداً وارتفع عدد العبيد المحررين، كما تجزأت الإقطاعيات الكبيرة فى الوقت نفسه إلى مساحات أصغر يزرعها هؤلاء العبيد المحررين بشروط العمل قوامها أن هذا المزارع لا يعد عبداً، وإنما فالحاً للأرض، له حق العمل فى قطعة منها طيلة حياته، شريطة أن يدفع لمالكها مقابل ذلك مبلغاً من المال أو شطراً من الإنتاج أو الاثنين، ولكن هذا المستأجر لم تكن له حرية كبيرة، بل كان مرتبطاً بأرضه، ولا يستطيع مغادرتها، يباع معها إذا شاء مالكها بيعها، وهكذا بدأ الطراز الإقطاعى للإنتاج فى الظهور.

المطلب الثالث: النظام الإقطاعي:

حل النظام الإقطاعى محل نظام الرق. ويقوم هذا النظام على ملكية طبقة الإقطاعيين لوسائل الإنتاج «الأرض» واستغلال الفلاحين. وظلت الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسة. وكانت الملكية الإقطاعية على منطقة معينة، تشمل المدن والقرى وما فيها ومَنْ فيها من أقنان. ولم تكن هذه الملكية مجرد شكل قانوني، وإنما كانت علاقة اقتصادية مضمونها استغلال الإقطاعيين للأرض والسكان المحرومين مما يضمن بقاءهم. وقد كان هذا الشكل للملكية يحدد وضع الناس في عملية الإنتاج الاجتماعي ويحدد

البنية الطبقية للمجتمع الإقطاعي كما يحدد طريقة توزيع المنتجات. إلى جانب ذلك وجدت في النظام الإقطاعي أنواع أخرى للملكية ولكنها محدودة جداً مثل ملكية الفلاحين الصغار والحرفيين لاستثماراتهم الخاصة.

أولا: خصائص النظام الاقطاعي:

في مرحلة تكوُّن النظام الإقطاعي بدأت تتحدد السمات الرئيسة لأسلوب الإنتاج الإقطاعي، وخاصة ظهور الملكية العقارية الإقطاعية، وظهور أنواع من الريع العقاري الإقطاعي بوصفه نوعاً اقتصادياً مميزاً لعلاقات الإنتاج في هذا النظام. وكانت تبعية الفلاحين الأحرار للإقطاعيين تتم بأساليب مختلفة على اختلاف في درجتها. وبدأت التناقضات بين الإقطاعيين والفلاحين تتضح أكثر فأكثر. وكان عمل الفلاحين الأساس في قيام المجتمع الإقطاعي واستمراره، كانوا ينتجون تلبية للحاجات الضرورية لأنفسهم، وللسيد الإقطاعي وحاشيته، ولجهاز الدولة.

وقد ساد النظام الإقطاعى فى جميع بلاد العالم تقريباً، لمدة قرون عديدة، فقد ظل هذا العهد باقياً فى الصين مثلاً أكثر من ألفى عام، واستمر الإقطاع الذى انتشر فى بلاد أوربا الغربية قروناً طويلة، بدأت بانهيار الإمبراطورية الرومانية فى القرن الخامس للميلاد وانتهت بقيام الثورات البورجوازية فى إنجلترا فى القرن السابع عشر، وفى فرنسا فى القرن الثامن عشر، أما فى روسيا فقد استمر من القرن التاسع إلى أواخر القرن التاسع عشر.

وكان أساس النظام الاقتصادى فى المجتمع الإقطاعى هو الملكية الخاصة للأرض للإقطاعيين، وكانت الملكيات الزراعية الإقطاعية الواسعة هى أساس استغلال السادة الإقطاعيين للفلاحين، فقد كانت الأراضى توزع على الفلاحين وفق شروط ابتزازية، فالفلاح يلتزم بالعمل أما فى فلاحه الأرض أو فى استعمال الأدوات والحيوانات ويدفع مقابل ذلك مبلغاً نقدياً أو جزءاً من المحصول، أو مقابل الأمرين معاً. وهكذا أدى هذا النظام إلى اعتماد الفلاح اعتماداً شخصياً وحتمياً على السيد الإقطاعى، فعلى الرغم من أن الفلاح لم يكن عبداً ولم يكن فى وسع السيد أن يقتل فلاحيه كما كان فى نظام الرق، فقد كان هناك نوعاً آخر من التبعية تتلخص فى أنه كان فى وسع الإقطاع أن يبيع فلاحيه مع الأرض، وهكذا كان أجير الأرض مضطراً إلى أن يعمل فيها لإنتاج الضرورات اللازمة لمعيشته ومعيشة أسرته بالإضافة إلى تحقيق فائض يأخذه السيد الإقطاعى مقابل ملكيته للأرض.

ثانيا: تطور قوى الإنتاج وعلاقات الانتاج فى النظام الاقطاعى:

ووصل الإنتاج الزراعى فى ظل الإقطاع إلى مستوى أعلى مما كان عليه فى نظام الرقيق، وتحسنت أساليب الإنتاج فى الزراعة واستخدم المحراث الحديدى وغيره من أدوات العمل الحديدية على نطاق واسع، وظهرت فروع جديدة من الإنتاج الزراعى كزراعة الكروم وصناعة الخمور، وفى الإنتاج الحيوانى كالزبدة والجبن، وتوسعت المراعى والمروج. وبالإضافة إلى سكان القرى، كانت المدن تضم أرباب الحرف والتجار، وتحسنت أدوات العمل عند هؤلاء وأصبحت قائمة على التخصص، كما ظهرت مع مضى الزمن حرف جديدة، مثل صناعة السلاح، والمسامير والأمواس والأقفال الحديدية والأحذية ومسروج الركوب وغيرها، وظهرت تحسينات فى عمليات صهر الحديد

وتنقيته من الشوائب، وظهرت الأفران الأولى لصهر الحديد فى القرن الخامس عشر، الذى وقعت فيه أعظم الكشوف الجغرافية.

ومع تطور أسلوب الإنتاج الإقطاعي تحول، على نحو متدرج، من نظام الريع بالسخرة إلى نظام الريع العيني، ثم إلى الريع النقدي. وكان الإقطاعي وفقا لنظام السخرة يستولي على العمل بشكله الطبيعي لذلك لم يُعْنَ الفلاح بالعمل أو بنتائجه. ومع ظهور الريع بنوعيه العيني والنقدي، صار الإقطاعي يحصل على نتيجة العمل ممثلا بقسم من المُنْتَج وهو المُنْتَج الفائض. وصار الفلاح أكثر اهتماماً بنتائج العمل. وحققت القوى المنتجة في النظام الإقطاعي مستوى تطور عاليا مقارنة مع مستواها في نظام الرق.

لكن النظام الإقطاعى بشكله الذى كان سائداً فى أوربا كاقتصاد مغلق، يعتمد على الاكتفاء الذاتى وعدم قيام التبادل خارج حدود الاقطاعية، لم يكن يسمح بالتطور الاقتصادى الكبير، فلم يكن فى وسع طبقة الفلاحين العاملة تحت نير الاستغلال الإقطاعى أن تزيد كميات الإنتاج الزراعى لعدم وجود ما يشجعها على ذلك، إذ كان الإقطاعى يحصل على هذه الزيادة ولا يترك لهم إلا ما يبقيهم فى معيشة الكفاف. كما واجهت الطاقة الإنتاجية المتزايدة لأرباب الحرف فى المدن عقبات إقامتها الأنظمة والقواعد التى وضعت لتنظيم العمل فى نقابات حرفية، وتطلبت هذه التطورات كلها التحرر من أغلال الإقطاع.

<u>ثالثا: نمو الرأسمالية الصناعية وتقويض النظام الاقطاعى:</u>

مع تزايد العلاقات السلعية النقدية ونموها، أخذت النقود شيئا فشيئا تسهم إسهاما فعالا بوصفها مقياسا للقيمة، كما اتسعت علاقات التبادل والعلاقات السلعية النقدية من التطور في أدوات العمل ووسائل الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي. وكان هذا التطور فى علاقات الانتاج، أى قوى الانتاج ووسائل الانتاج بفضل قيام الثورة الصناعية والكشوف العلمية والجغرافية، وتراكم الثروة لدى التجار وتحولهم الى الاستثمار فى الصناعة، فولدت طبقة البرجوازية الرأسمالية الصناعية، وانقسم المجتمع الى طبقة البرجوازية أو الرأسمالية الصناعية، التى تمتلك المصانع والآلات ملكية خاصة، وطبقة العمال التى لاتملك الا قوة عملها تبيعها كسلعة مقابل الأجر، الذى يكاد يقترب من حد الكفاف للبقاء على حياة العمال. لقد ولدت الرأسمالية الصناعية كنظام اقتصادى اجتماعى جديد على أنقاض نظام الاقطاع، عندما أصبح عقبة أمام تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج الجديدة. وزادت التناقضات فى بنية النظام الاقطاعى مما ساهم فى انهياره، وذلك بمساعدة عناصر أخرى مثل انتشار مبادىء الحرية الفكرية والسياسية، مما قوض سلطة الاقطاع، وبداية عصر التنوير والحرية الدينية أدى الى فقدان رجال الكنيسة فى أوربا السلطة الدنيوية، حيث قامت حركات الاصلاح الدينى، مثل البروتستانية فى ألمانيا، عندما ثار راهب يدعى مارتين لوثر على فساد الكنيسة الكاثولوكية وسلطة بابا روما والكرادلة، وبيعهم صكوك الغفران.